التحذير

من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ

قبل معرفة ثبوته عنه ﷺ

الحديث عن رسول الله ﷺ عظيم؛ لأن الكذب على الرسول الله ﷺ كذب على الله ؛ لأنه مبلغ عن الله رسالته.

قال تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾

وقَالَ الْمُغِيرَةُ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :"إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

أخرجه البخاري في الصحيح (٢/٨٠رقم١٢٩١)، ومسلم في الصحيح (١/١٠رقم٤).

وقد حذرنا نبينا عليه الصلاة والسلام من كثرة الحديث عنه من غير تثبت ولا تأكد من صحته :

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رضي الله عنه : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ :"إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ، فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

أخرجه ابن ماجه في السنن (١/١٤رقم٣٥).

وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/٣٤٦رقم١٧٥٣).

وهذا الحديث العظيم يغفل عنه كثير من الناس فنراهم يسارعون في نشر الأحاديث من غير أن يتأكدوا من صحتها .

وســـبب النهي عن كثرة الحديث عنه ﷺ : أن كثرة الحديث عنه تؤدي إلى الوقوع في الخطأ في نســـبة الحديث إلى النبي ﷺ، وهو عليه الصلاة والسلام لم يقله.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٠١) :"قَدْ يَأْثَمُ بِالْإِكْثَارِ إِذْ الْإِكْثَارُ مَظِنَّةُ الْخَطَأِ ...".

ويدل عليه ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ رضـــي الله عنه: قَالَ رَسُـــولُ اللهِ ﷺ :"كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ".

أخرجه مسلم في الصحيح (١/ ١٠).

قال ابن حبان في المجروحين (١/ ١٧) :"في هذا الخبر زجر للمرء أن يحدث بكل ما يسمع حتى يعلم على اليقين صحته، ثم يحدث به دون ما لا يصح".

وقال الألباني في تمام المنة (٣٣) :"قد أشـــار ﷺ أن من حدث بكل ما سمعه – ومثله من كتبه – أنه واقع في الكذب عليه ﷺ [لا] محالة فكان بسبب ذلك أحد الكاذبين :

الأول: الذي افتراه .

والآخر: هذا الذي نشره".

ونسبة الحديث للنبي ﷺ خطأ بلا تثبت من كبائر الذنوب :

قَالَ عَلِي بنُ أبي طَالِب رضـــي الله عنه قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :"لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ".

أخرجه البخاري في الصـحيح (١/ ٣٣رقم١٠٦)، ومسـلم في الصـحيح (١/ ٩رقم١).

وقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضـــي الله عنه قال النَّبِيّ ﷺ :"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

أخرجه البخاري في الصـحيح (١/٣٣رقم١١٠)، ومسـلم في الصـحيح (١/١٠رقم٣).

قال النووي في شرح صحيح مسلم (١/٦٩-٧٠:بتصرف يسير) :"فيه تَعْظِيمُ تَحْرِيمِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ وَأَنَّهُ فَاحِشَـةٌ عَظِيمَةٌ وَمُوبِقَةٌ كَبِيرَةٌ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ بِهَذَا الْكَذِبِ إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّهُ.

وفيه تَحْرِيمِ الْكَـذِبِ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْأَحْكَامِ وَمَا لَا حُكْمَ فِيهِ كَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كُلُّهُ حَرَامٌ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ وَأَقْبَحِ الْقَبَائِحِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ".

ويدخل في الكذب على النبي ﷺ من نقل الحديث الضعيف تعمد الكذب أو لم يتعمد !

قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُـعْبَةَ رضـــي الله عنه قَالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ :"مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ".

أخرجه مسلم في الصحيح (١/٨رقم١).

فقوله ﷺ :"من حدث عني بحديث" أي أنه نقل حديثًا عن رسول الله ﷺ ؛ فقال قال رسول الله ﷺ كذا وكذا.

وقوله ﷺ :"يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ" أي لا يعلم صـــحته فقد يكون غير صحيح عن النبي ﷺ .

وقوله ﷺ :"فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" أي أنه مشـارك في الإثم لجرأته في نقل الحديث بلا تثبت !

قال الحاكم في المدخل إلى الصحيح (٩١) :"قد شدد ﷺ في ذلك وبين أن الكاذب عليه في النار تعمد الكذب أو لم يتعمد".

وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٦٩/١) :"الْكَذِب يَتَنَاوَلُ إِخْبَارَ الْعَامِدِ وَالسَّاهِي عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ".

والظن بأن المحرم هو نقل الحديث المكذوب المتعمد وأن الأحاديث الضعيفة لا مانع من نقلها فهذا خطأ لأن النهي يدل على أنه يجب علينا أن لا نقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا علمنا صحته !

قال عَبْد اللَّهِ بْن الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ :"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

أخرجه البخاري في الصحيح (٣٣/١رقم١٠٧).

فالزبير رضي الله عنه لم يكن ليكذب على الرسول ﷺ لكنه خاف من الخطأ في نقل الحديث عني النبي ﷺ فأقل من الرواية .

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٠١/١) :"فِي تَمَسُّكِ الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ اخْتِيَارِ قِلَّةِ التَّحْدِيثِ دَلِيلٌ لِلْأَصَحِّ فِي أَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ عَمْدًا أَمْ خَطَأً".

وأما ذكر الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال أو في الترهيب فالأحسن والأكمل عدم نشرها بين الناس.

ومن قال بجواز ذكرها في الفضائل والترهيب فاشترط ما يلي :

- أن يكون ضعف الحديث يسيرًا لا شديد الضعف.
- أن لا يجزم بنسبته للنبي ﷺ؛ بل يبين أن الحديث ضعيف.

- أن يكون العمل الوارد في الحديث الضـــعيف ثابتًا في حديث صحيح.

قال الألباني في تمام المنة في التعليق على فقه الســـنة (٣٢-باختصـــار) :"قاعدة: لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه :

لقد جرى كثير من المؤلفين ولا سـيما في العصـر الحاضـر على اختلاف مذاهبهم واختصـاصـاتهم على رواية الأحاديث المنسـوبة إلى النبي ﷺ دون أن ينبهوا على الضعيفة منها جهلًا منهم بالسنة أو رغبة أو كسلًا منهم عن الرجوع إلى كتب المتخصصين فيها وبعض هؤلاء - أعني المتخصصين - يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة ! ...

واعلم أن من يفعل ذلك فهو أحد رجلين :

١ - إما أن يعرف ضـــعف تلك الأحاديث ولا ينبه على ضـــعفها فهو غاش للمسلمين وداخل حتمًا في الوعيد المذكور.

٢ - وإما أن لا يعرف ضـعفها فهو آثم أيضًـا لإقدامه على نسـبتها إليه ﷺ دون علم".

قلت : صدق العلامة الألباني فيما قرره وحذر منه !

ولقد كان الصـحابة رضـي الله عنهم يتهيبون من الحديث عن النبي ﷺ فمن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم أجمعين :

- أنس بن مالك رضي الله عنه :

قَالَ أَنَس رضـــي الله عنه :"إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ :"مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

أخرجه مسلم في الصحيح (١/ ١٠رقم٢).

– سعد بن مالك رضي الله عنه :

قَالَ السَّـائِب بْن يَزِيدَ :"صَـحِبْتُ سَـعْدَ بْنَ مَالِكٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ".

أخرجه ابن ماجه في السنن (١/١٢رقم٢٩).

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه.

– عبدالله بن عمر رضي الله عنهما :

وقال الشـعبي :"جَالَسْـتُ ابْنَ عُمَرَ سَـنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

أخرجه ابن ماجه في السنن (١/١١رقم٢٦).

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه.

وفي الختام :

الواجب على كل من أراد أن ينشـر حديثًا أن يتأكد من ثبوته عن النبي ﷺ قبل نشـره ؛ بسـؤال المختصـين في علم الحديث، وبالرجوع إلى كتب العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى.

كتبه :

أد. أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الأحد : ١ ربيع الآخر ١٤٤٨هجري